

التربية كمفهوم في ظل التغير الاجتماعي بالمغرب العربي المعاصر: من التجريد إلى الأجرأة.



د. كربوش عبد المجيد

جامعة معسكر (الجزائر)

abdelmadjid.kerbouche@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 03 / 05 / 2022 ؛ تاريخ القبول: 27 / 08 / 2022

Education as a concept in light of social change in the contemporary Arab Maghreb :From abstraction to daring .

Abstract : Perhaps the tribulation has many definitions due to the difference of theorists and thinkers about its concept, especially in light of the social change that has affected the contemporary Arab society. Education as a concept, which calls for the need to restructure education within the context of globalization. Accordingly, the research dealt with the issue of rebuilding education at the conceptual level in line with the data of the contemporary stage, and we should mention here in particular globalization.

Keywords: Education; concept building; globalization philosophy; social change; Paradigmatic behaviour

الملخص:

لعل التربية تعددت تعريفاتها نظرا لاختلاف المنظرين والمفكرين حول مفهومها الدال عليها، خاصة في ظل التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع العربي المعاصر، نهدف من خلال هذه الدراسة لصياغة إشكالية حقيقية نعيشها اليوم وتعكس ما نعرفه نحن المتخصصين في المجالات العلمية بإشكالية ضبط المفاهيم وأجراتها وهذا ما ينطبق على التربية كمفهوم، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة هيكلة التربية ضمن سياق العولة. وعليه تناول البحث مسألة إعادة بناء التربية على المستوى المفاهيمي تماشيا مع معطيات المرحلة المعاصرة ونخص بالذكر هنا العولة **الكلمات المفتاحية:** التربية؛ بناء المفهوم؛ فلسفة العولة؛ التغير الاجتماعي؛ السلوك البراديقمي

مقدمة:

إنّ طرح قضية التربية في هذه المرحلة من حياتنا الفكرية لا يمكن عدّها مسألة جديدة وذلك نظرا للتراكم المعرفي التربوي ولكن التربية في صيغتها الجديدة ارتبطت إلى حد كبير بآليات التغير الاجتماعي خاصة العولة والحدثة بحيث تجلّت في أشكال متنوعة ومختلفة متأثرة بمتغيرات المرحلة المعاصرة ممّا أصبحت العلاقة بين التربية والتغير الاجتماعي لا تقف عند هذا الحد بل التغير في التربية أهم متطلبات العصر الحالي وذلك لتغلغلها في المجالات الأخرى كالاقتصاد والسياسة والثقافة بل قدرتها على الضبط الاجتماعي وتحديد المرجعيات داخل المجتمع، ولأنّها

تشمل على تحديد أدوار ووظائف الأفراد والأهداف والغايات المرجوة في المجتمع، فهي بذلك تربط بين فلسفة المجتمع وواقعه ولعل القراءات التاريخية للفكر التربوي تؤكد من خلال الفلسفات التربوية أنها تخضع للزمن التاريخي الموجودة فيه، في مرونتها والتجديد فيها على المستويين الفكري والبرادقمي (الواقعي)، بحيث أنها تتلاءم مع العوامل والظروف الجديدة التي تطرأ على المجتمع ومسار التغير الاجتماعي الذي يتلازم معها ومع البسيرة الحياتية للمجتمع وذلك يندرج ضمن آلياته والتي تستلزم إعادة النظر في التصورات والمفاهيم أي إعادة بناء فلسفة المجتمع بما يتناسب مع متغيرات التحولات التي تشهدها المجتمعات، فالبعد الفكري يشكل الإطار المرجعي للمجتمع وللأفراد من خلال سلوكياتهم وتوحيد تصوراتهم وانتمائهم لثقافتهم وقوانين ومرجعيات مجتمعهم وهذا الدور الأساسي للتربية والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحديد المحكم للمفاهيم والتصورات والتي تعكس بدورها طبيعة الأفعال الاجتماعية للأفراد وتماسكهم.

فقد كان التغير الاجتماعي وما زال حتمية تاريخية إجتماعية تمس المجتمع ومن أهدافه الرقي والاندماج في حركة التنمية العالمية بل أصبح حتمية تعسفية على الواقع التربوي العربي، نظرا لطبيعة الرهانات والتحديات التي يفرضها مسار التغير الاجتماعي عليها خاصة تأثيرات العولمة والحداثة وذلك بدوره تطلب إلى التجديد في الأنظمة التربوية والوسائل والطرائق ومواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية فأصبحت

وتيرة التغير متسارعة إلى درجة التفاوت والقفزات التاريخية سواء معرفيا أو اقتصاديا أو سياسيا وخاصة تقنيا فتحوّلت تلك التغيرات وتأثيراتها عبارة عن ضغوط تمارس على المجتمعات العربية ومع ذلك تبقى لها إيجابياتها، مع أننا لسنا في موضع نقد وتقييم بل نحاول أن نطرح إشكالياتنا التي مفادها أنّ المجتمعات العربية استطاعت بطريقة ما أن تواكب التغيرات الاجتماعية ومؤثرات العولمة والحدّاث وتغير من سياستها وأنظمتها وأساليبها التربوية داخل مؤسساتها الاجتماعية والإعتماد على الجديد منها، ولكن هل استطاعت إعادة بناء فلسفتها وسياقتها الفكرية حسب متغيرات المرحلة المعاصرة أي أعادت النظر في التربية كمفهوم في ظل التغير الاجتماعي؟

هذا ينطبق على تطور المفاهيم في فكرنا العربي التربوي في نماذجنا التربوية التي تعبر بدورها عن مرجعيات جديدة تتماشى مع مسار وتوجهات التغير الاجتماعي، ومنه نستطيع التساؤل عن الواقع المعاش في المجتمع المغربي، هل هي تعيش صراع وتصادم بين الإطار الفكري المفاهيمي للتربية وبين واقعها أم تعيش توافق بينهما أم ازدواجية مفاهيمية لا معيارية سلوكية؟

وعليه فإنّ الهدف الأسمى لهذا البحث يتجلى في تحليل واقع التربية كمفهوم بالمغرب العربي المعاصر من خلال التأكيد على التصور الفكري والسياق المفاهيمي والذي يعتبر الإنطلاقة الأولى للمعرفة والبناء المعياري للسلوك، فهذا الواقع القائم يحفز كل الباحثين والمفكرين إلى

البحث والعمل بآليات معينة من أجل تغييره للأفضل وتجنب التوترات والإضطرابات في بنائه وأدواره ووظائفه وفي فلسفته ومن هذه النقطة بالذات يكتسب أهميته بإعتباره محاولة متواضعة لدراسة التربية كمفهوم في ظل التغير الاجتماعي وانعكاساتها على سلوكات وممارسات الأفراد في المجتمع المغربي، مما يبرز هدف آخر يتمثل في إعادة بناء وهيكل التربية كمفهوم ضمن سياق التغير الاجتماعي وتأثيرات العولمة خاصة، وإنه لمن الصعب في إطار هذا البحث القصير الإمام بجوانب بهذا الموضوع وإعطائه حقه الكامل، إذ أنه يحتاج إلى دراسات امبريقية شاملة ودقيقة، بل تعتبر الإنطلاقة العلمية المثيرة لإشكالية التربية كمفهوم وكيفية بنائه في المجتمع المغربي في ظل التغير الاجتماعي، وبذلك يقدم هذا البحث إطارا عاما علميا لهذه الإشكالية فموضوعنا يربط بين المستوى الفكري البراديقمي للتربية أي بين مفهومها وكيفية أجراءاته.

فقد تبدو هذه النظرة أكاديمية نظرية وقد تعد مجرد تصورات عقيمة النقاش، إلا أنها على الرغم من ذلك جوهر المشكلة هو مشكلة الفكر وبناء المفهوم، وبذلك نكون قد حددنا ثلاثة عناوين أساسية للبحث: والتي تتمثل في إشكالية بناء المفهوم في الفكر العربي، وفي قراءة تاريخية للفكر التربوي في الوطن العربي، وأخيرا في مناقشة إشكالية مقالتنا والذي تمثل في كيف نصف مجتمعاتنا المغربية في مسار التغير الاجتماعي؟ وكيف نعبر عن التربية كمفهوم ضمن سياق التغير الاجتماعي؟

إشكالية بناء المفهوم في الفكر العربي:

إذ أنّ أي فعل يبدأ في العقل والعمل المنتج كأى عمل آخر يبدأ أيضا بالفكر يبدأ بوعي معين للهدف ووسائل تحقيقه فيحوّله إلى واقع مادي، ونجاح أي عمل يتوقف إلى حد بعيد على وضوح رؤية الهدف ووسائل تحقيقه أي أنّ العمل ينطلق أولا وبشكل عام من وعي معين ليعود إليه ويتوقف لمجابهة أو فشله على درجة هذا الوعي ونوعه ومدى صحته وموافقته للواقع واستخدامه أو قدرته على استخدام معطيات هذا الواقع وهذا كله يتطلب نوعا من الفكر والتفكير العلمي أو العقلانية العلمية، فقد واجه الفكر العربي العديد من الإشكالات التي تتعلق بالمغرب العربي ولعل ذلك يظهر جليا في الزخم الكبير الذي يتكون منه، هذه الإشكالات يجمعها طرح أساسي للقضايا في الوطن العربي بحيث تربط دائما بين البناء النظري المفاهيمي وبين الواقع المادي للقضايا، ولكن أكبر الإشكالات التي انصب اهتمام المفكرين فيها هو كيفية تحليل الواقع للوصول إلى حلول تحد من الأزمات دون إقتلاعها نهائيا، مما أدى إلى التغاضي عن الرجوع إلى التصور النظري للأزمات وتحديداتها على المستوى الفكري بل ضبطها ضبطا يتناسب مع الأوضاع العربية والرهانات والتحديات التي تواجهها ، باعتبار أننا نعيش اليوم في سيرورة حياتية تتميز بالتغير والتطور السريعين وذلك ما يجعلنا دائما نتطلع إلى المواكبة والتعايش على المستوى المحلي والعالمي، مما لا يمكننا نسيان أنّ المجتمعات العربية دائما في مواجهة ومقارنة مع العالم الغربي

ثقافيا واقتصاديا ودينيا وسياسيا وتربويا وفكريا وتقنيا نظرا للتحكم الكامل في مسارات العالم في جميع المجالات المذكورة سلفا، مما أدى ذلك إلى اختلال موازين القوى بيننا وبين الآخر، فأصبح الوطن العربي ينتج نموذج التقليد في سياساته وكل ذلك أنتجه التغير الاجتماعي بل أكثر من ذلك تأثيرات العولمة عليه التي أصبحت ظاهرة لها أبعاد تتمثل في التماهي والإنغماس في الثقافة العالمة والهوية الواحدة والوجود الكلي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سقطت في بؤرة فكرية سلوكية تتحدد في قضية المواجهة والمقاومة بين التقليد والتجديد، بين التراث والحداثة، مما تطلب الأمر في المجتمعات العربية إلى ضرورة اللحاق بالآخر نظرا لواقع التخلف والرجعية وهيمنة النماذج الجاهزة وسلطة المغلق والتقليد، ولذلك نعود ونذكر أن جوهر المشكلة في الفكر وبناء المفاهيم، في سوء الفهم والإستيعاب قبل التطبيق وغياب التأطير الإبتيمولوجي للتصورات، بل غياب الوعي الفكري ولذلك تعتبر المفاهيم أولى الخطوات النظرية فيعاني الفكر العربي من كيفية بناء المفاهيم ونقدها وآليات ضبطها والوعي الفكري لاستخدامها ونظرا لتأثيرات التغير الاجتماعي بصفة عامة وفلسفة العولمة بصفة خاصة على المجتمعات العربية إلا أنها كانت ذات التأثير القوي والفعال على التربية كمفهوم مما انعكس ذلك على سلوكيات الأفراد ومرجعياتهم المعيارية، وبرز أساس الضمور والتعطيل الفكري في التفكير العلمي العقلاني الذي يعتبر بداية التأصيل الفكري والجزء الكبير منه يرجع إلى الإطار المفاهيمي المعرفي

الذي يستند عليه الفكر العربي، وقبل الخوض في هذه الإشكالية لا بد من وضع المفاهيم ضمن سياقها المفهومي، والذي يتضمن بدوره أبعاد مشتركة في جميع الحقول العلمية والتي تتمثل في البعد النظري العقلي والبعد التاريخي والبعد المادي اللغوي التي تعبر أكثر على العلوم النظرية خاصة الحقل الفلسفي واللغوي وكذلك الحقل الاجتماعي (علم الاجتماع) والحقل النفسي (علم النفس)، مما يتدرج انتقال بناء المفاهيم من ماهو مجرد إلى ماهو اجرائي داخل المعرفة ومتمايزا بين المعارف.

فبالنسبة للبعد النظري العقلي فقد جاء في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أنّ المفهوم هو ما يمكن تصوره وهو عند المنطقيين ما حصل في العقل سواء حصل فيه بالقوة أم بالفعل وعليه يعد المفهوم بناء عقليا أو تجريدا ذهنيا أو صورة ذهنية ينشئها العقل نتيجة التعميم لسمات وخصائص مجردة مشتركة استنتجت من أشياء مختلفة تتقاطع في صفة معينة والذي يمكن أن نعممه على كل موضوع يمتلك نفس السمات أي المفهوم هو فكرة مجردة تشير إلى مجموعة من العناصر التي تلتقي جميعها في مجموعة من السمات المميزة المشتركة وله بعدان أحدهما نظري والآخر تطبيقي يشير إلى موضوعات تطبيقية.

أما البعد التاريخي فقد جاء في الموسوعة الفلسفية أنّ المفهوم شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة الظواهر والعمليات وتعميم جوانبها وصفتها الجوهرية ويتحدد المفهوم من خلال معرفة

متطورة تاريخيا ويساعد تاريخ الممارسة على تعميق وإغناء المفهوم، فللمفاهيم سياقاتها الفكرية والمعرفية التي ظهرت فيها أي حيثيات نشأتها لأنها نتاج لمعرفة متطورة تاريخيا فهي ليست جامدة وليست نهائية أو مطلقة بل هي عملية تطور وتغيير ترقى إلى رتبة الإنعكاس المطابق لتحوّلات الواقع و التاريخ، (ستوارت باركر، 2007، الصفحة 81) كما تتميز المفاهيم بكونها ذات طابع تنظيمي ترتبط بحقل علمي وتشكل نظريا ولكنها تؤوّل إلى التطبيق العملي وهي نتيجة لجهود العلماء يتبلور على شكل تراكم معرفي عبر التاريخ وهي أساس كل بناء معرفي.

وأخيرا البعد المادي اللغوي فالمفهوم هو تصور عقلي أو فكري لم تتحوّل بعد إلى مصطلح وبذلك يتميز المفهوم بالأسبقية الزمنية الذي يخرج من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل ولكن يكتسب وجوده اللغوي والمعرفي ويقوم هذا التأطير والتثبيت الدال على المصطلح، فالمفهوم هو عبارة عن نقطة تعكس تجريدا يلخص عددا من الملاحظات، فلقد تم وضع كل من المفهوم والمصطلح في قالب خاص بهما رغم التداخل الموجود بينهما ويمكن رجوع هذا الفصل بينهما على المستوى المفاهيمي إلى الإضطراب والخلل الواضح على المستوى البراديقمي في الفكر العربي المعاصر بحيث ينتقل المفهوم بعشرات المصطلحات مما يؤدي إلى ضبابية المفهوم والسبب الأساسي لذلك هو الإستيراد الغربي للمفاهيم مما يشكل الإرتباك الإصطلاحي لها، ولذلك وظّف المفهوم باعتباره مادة يحيل إلى تصور أو فكر في حين نجد أنّ المصطلح هو لفظ

يشتغل على مادة الفكر وعندما ننظر في المعاجم العربية في لسان العرب لابن منظور نجد أنه تطرق إلى فعل الفهم عرفه الفهم: المعرفة بالشيء عقله وعرفه أفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهمه أي شرط في عملية الفهم ادراك الشيء والإحاطة والعلم به بمعنى أكثر تدقيقا هو تشكيل تصور أو فكرة عن الشيء المراد فهمه. (بوشعيب الساوري، 2011، الصفحة 45).

فيعتبر المفهوم أشبه بوعاء عرقي جامع يحمل كل خصائص الكائن الحي ذو هوية كاملة يحمل تاريخ ميلاده سيورته تطوره الدلالي ما قد يكون اعترضه أثناء سيورته من عوامل صحة مرض، لذلك كانت دائرة المفاهيم من أهم مبادئ الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ، غير أن ذلك لا ينتهي عند الصراع داخل الفكر العربي، بل ينتقل إلى كيفية بنائه ضمن سياقات فكرية علمية ذات وعي خصوصي حداثي ومما يصبح داخل البنية المعرفية للفرد وبذلك يؤثر على المفاهيم يقينا فيها وفي قيمتها في السياق الفكري ووضعيتها في العملية الحضارية الممتدة، فتعدّ المفاهيم ذات أهمية في تعلم الطفل (الفرد) في النمو المعرفي والنفسي له، فهو ينظر إليه على أساس بنائه أي كيف يتم تكوينه في الذهن عن طريق الإدراك الحسي ثم التعميم والتجريد، ولعل أنه هناك العديد من العوامل التي تتدخل في تكوينها بل يتوصل الذهن إلى تكوين المفهوم من خلال ثلاث عوامل أساسية هي العامل الحيوي وذلك بأن التجريد تابع للحاجة والتعميم عادة حيوية ثم العامل

الإجتماعي بحيث أنها تتولد من الحياة الإجتماعية وهي مشتركة بين جميع أفراد المجتمع فهي فوق الفكر الفردي، ثم العامل النفسي فلا تتكوّن المفاهيم إلاّ بتأثر الوظائف العقلية العالية وبذلك يكون للمفاهيم أهمية قصوى في الفكر العلمي والبحث واختلافا لدور المفهوم وأهميته في الحقول العلمية إلاّ أنّ أجراء المفاهيم يصبح ضرورة بحثية في دراسة الظواهر الإجتماعية بحيث تربط بين المفهوم كتصور وفكرة وبين الواقع الإجتماعي المادي العملي الذي تتحدد فيه الصفات والخصائص المتجانسة بين أفراد العينة والتي تمكّنا من تفسيرها أو فهمها وقياسها في الواقع فهو تجريد للواقع. ومن خلال طرح السياق العلمي المعرفي للمفاهيم فإنها تعتبر الوسيلة الرمزية الفكرية التي تعني بها المفكر والفرد للتعريف عن التصورات والأفكار وعن المعاني المختلفة بغية تعميمها والتعبير بها عن ثقافة أو فكر أو تاريخ ما وكذلك خصوصيات مجتمع ما، ذلك ما نبحت عنه عند التطرق للتربية كمفهوم في ظل التغير الإجتماعي بالمغرب العربي المعاصر فدائما نولي إهتمامنا في التربية بالطرائق والوسائل الغربية والتجريد في المناهج وتغيير أدوار الأسرة والمدرسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتقليد الممارسات الغربية ونتبي أساليب تربوية غربية جديدة والإنبهار بها والتوقع في دائرة تأثيرات العولمة والحدّات ولكن دون فهم سياقها الفكري ودون تغيير بنائها المفاهيمي دون تشكيل الوعي باستخدامها هذا من جهة ومن جهة أخرى يصبح نقد هذه التغيرات وآلياتها نقدا متعصبا يفرض العودة إلى الماضي

وإلى المخزون المفاهيمي التراثي مما يؤدي إلى ضبابية مفاهيمية وفوضى معيارية وسلوكية وفكر فردي لا علمي بعيد كل البعد عن العقلانية والتأطير المرجعي وحتى لو افترضنا تشكل التفكير العلمي في الفكر العربي عند النخبة العربية إلا أنها تظل حكرا عليها بدل تعليمها ونشرها وترسيخها في ذهنيات الأفراد عبر قنواته ومؤسساته خاصة المدرسة للإتفاق حول المفاهيم المشتركة والمعيار السلوكي لتماسك بنیان المجتمع، صحيح أن العادات والتقاليد والأعراف أصبحت عائقا في تطور ذهنيات الأفراد إلا أنه لابد من الاعتراف أنها حققت تماسكا إجتماعيا وبناء إجتماعي متوازنا من خلال تحديد المعايير السلوكية والقيم الإجتماعية في الزمن الإجتماعي السالف والتحكم في عملية الضبط الإجتماعي وتعدد أساليبه في المجتمعات العربية وما يدل على ذلك أكثر هو المقاومة الشديدة والحتمية للتخلص من المفاهيم العتيقة فيها بل هي شكّلت نمط التربية السائد فيها وبرزت خصوصياتها التربوية وأهدافها وغاياتها من خلال ايضاح فلسفتها التربوية التي تستند إليها ولعل التراث التربوي المتراكم يحتوي على الإطار المرجعي للتربية في الوطن العربي التي تمثل فلسفته التربوية والتربية كمفهوم مع اختلافات وتنوعات المفكرين العرب خاصة في تحديدها، مما يشكل ذلك في مقالنا قراءة تاريخية للفكر التربوي وللتربية على المستوى المفاهيمي بحيث يساهم في تحليل المفارقات والتغيرات التي تبرز تطور التربية وتغيرها على المستوى المفاهيمي والبراديقمي داخل المجتمعات العربية.

قراءة تاريخية للفكر التربوي في الوطن العربي:

لطالما اعتبرت التربية من أهم المواضيع التي تم تناولها من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء التربية وذلك خلال محاولتهم تحليل أهداف وغايات وأدوار ووظائفها داخل المجتمع نظرا لضرورتها وأهميتها في تحقيق الضبط الاجتماعي، فقد تمثل الإطار المرجعي للتربية في الوطن العربي في الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية وبنيت فلسفتها التربوية ونظرياتها على أساسها، بحيث يلاحظ في مفهومها تطورا وذلك إنطلاقا من أفلاطون، أرسطو، والمفكرين المسلمين كالغزالي، الفرابي والعديد منهم مرورا بالعصر الحديث جون ديوي، جان جاك روسو، دوركايم، ثم المرحلة المعاصرة كالتوسير، بيار بورديو باولو فريري، مما لا يمكن إنكاره هو أنّ المفكرين الفلاسفة العرب استطاعوا القيام بنشاط فكري وتحديد فلسفتها التي عبرت عن أوضاع المجتمع وإشكالاته وحاولت تطويرها بناء على القيم التي حدّتها وذلك بالاستناد إلى الإطار المرجعي المتمثل في الحضارة الإسلامية والغربية، مما يبرز القدرة على التفكير العلمي والإعتماد على نسق فكري موحد ومعين وثابت ولعلّ تحديد التربية كمفهوم يوجب تحقيق مطلبين أساسيين: القدرة على تشكيل اتجاهات معينة وتثبيت قيم لدى أوسع شرائح المجتمع ومحاولة جعل هذه الاتجاهات والقيم موحدة أو متقاربة إلى أقصى درجة ممكنة ومقبولة من قبل الأغلبية لأنّ هذا يوفر إمكانية توحيد مرجعيات المجتمع وثمّ إمكانية قيادته وتسييره بشكل صحيح وتجنب التوترات، وهذا

ببساطة يخضع للعمليات العقلية التي يمكن أن تبرهن عليه، واستخدام
نمط خاص من التفكير هو التفكير العلمي ﴿إنَّ غياب العقلانية العلمية
يجعل العقل عاجزا عن خلق قدر كاف من الإجماع﴾ (ابراهيم
خضور، 2009، الصفحة 63)، ولعلها تتطلب قبل كل شيء نسقا
مفاهيميا محددا وموحدا ودون توافر هذه المنظومة أو المجموعة من
المفاهيم ليكون أي حوار أو نقاش حول قضية معينة غير ممكن لأنها
ستفهم بأشكال مختلفة من قبل الأفراد والوصول إلى نتائج موحدة ونظام
موحد أمر مستحيل، وبعد ذلك كله فالتربية هي عملية إجتماعية وذلك
نظرا لإرتباط الفرد بالمجتمع والبيئة التي ينتمي إليها ومن خلال العلاقات
الإجتماعية التي تربطهم مع بعضهم البعض، بحيث يتعلم الفرد القواعد
والمبادئ والعادات والتقاليد التي يتدرج ضمن ممارسات المجتمع وذلك
يجعل انتمائه يختلف من جماعة ثقافية عن أخرى ومن مجتمع إلى آخر،
ولكن ضمن تطور التربية كمفهوم هناك تباين بين إعتبارها وسيلة
إجتماعية لتشكيل الفرد وبين أنها أداة إيديولوجية تعيد إنتاج النظام،
وبذلك أصبحت تحمل العديد من المفاهيم الجديدة الدالة على
موضوعات عصرية ملائمة للواقع التي تميّز بفترة تاريخية معاصرة واسعة
النماذج السلوكية والمعايير ومتنوعة الخيارات والأفكار والتصورات
منفتحة على الفلسفات التربوية الأخرى وأنماطها داخل المؤسسات
الإجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة، بل سارعت وتيرة التغير
الإجتماعي من تراكم الإنتاج المعرفي وتطوره في علم التربية والنظريات

التربوية ورغم الإقتران بأنه لا يمكن حصر التربية في مفهوم أساسي شامل في ظل التغير الاجتماعي إلّا أنها تعتبر عملية إجتماعية خلقية يصلح بها المجتمع من أجل بناء شخصيات أفرادها على نحو يمكنهم من مواصلة حياة الجماعة وتحديثها وتطويرها من ناحية وتنمية شخصياتهم المتفردة للقيام بأدوار إجتماعية متكاملة الوظائف والمسؤوليات من ناحية أخرى، وذلك أن التربية هي العملية الواعية الموجهة توجها قائما على التبصر من أجل إحداث التغيرات المرغوب فيها في سلوك الفرد وبالتالي في سلوك الجماعة التي ينتمي إليها، فمجال فعلها من ناحية هو محتوى الثقافة بقيمها وعناصرها واتجاهاتها وأبعادها الماضية والحاضرة والمستقبلية مترابطة متشابكة، ومن ناحية أخرى هو كيان الأفراد وشخصياتهم باعتبارهم القوى المستوعبة لهذه الثقافة والتي يتوقف إستمراؤها وتحديثها عن فعلهم* (حامد عمار، 1995، الصفحة 29).

إضافة إلى أن فعل التربية اليوم لا تنفرد به مؤسسة واحدة من المؤسسات الإجتماعية ولا تقتصر على موقف واحد من مواقف الحياة أو على إتجاه واحد معين من إتجاهات المجتمع بل إنها تشارك فيها جميع الدوائر الإجتماعية والتي تتمثل في وسائط الثقافة والتعليم والأسرة والمدرسة والمسجد، جماعة الرفاق، الروابط الإجتماعية وما يستحدثه أفراد المجتمع من وسائل الإتصال، بل أصبحت التربية كمفهوم مرتبطة إلى حد بعيد بمفاهيم أخرى، وأضحت أكثر تخصصا وإنفرادا مما تدل على إنقسام وإنفصال بعض الأدوار والوظائف عن التربية ككل نظرا

للتزايد المعرفي الذي استلزم درجة أعلى من الإلمام بها، ومن جهة أخرى متطلبات التربية المتسارعة والمنفردة، والتي تعبّر عن نوع جديد من التربية التي تحقق أهداف ثانوية عضوية ضمن الأهداف الكبرى للتربية ككل، ونذكر هنا أهمية التربية البيئية، الإبداعية والجنسية، والتي لها أهمية أخرى داخل المؤسسات التربوية نظرا لاحتية ترسيخها وتعليمها لدى الأفراد، مما تشكل لنا سلوكيات يضطلع بها داخل المجتمع وهذه الإنتاجات المعرفية للأنواع الجديدة للتربية والبحث عن كيفية تنميتها لدى الأفراد منذ طفولتهم بما يتماشى مع متغيرات المرحلة المعاصرة. وإذا ما تساءلنا من جديد عن التربية كمفهوم في الوطن العربي وتحليل إشكاليتنا نطرح العنوان التالي:

كيف نصف مجتمعاتنا المغاربية في مسار التغير الاجتماعي؟ وكيف نعبّر عن التربية كمفهوم ضمن سياق التغير الاجتماعي؟

عندما نتطرق إلى تحليل واقع المجتمع المغاربي خاصة في ظل التغير الاجتماعي فإنّ للبعد التاريخي حضور قوي وإستثنائي مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، وذلك لأن الفترة التاريخية التي عاشتها هذه المجتمعات تحت حماية استيطان الإستعمار له تأثير كبير في التركيبة الاجتماعية باقتصادها وسياساتها الجغرافية والمؤسسية (الدولة) مما تصبح الإنطلاقة المعبرة عن التغير الاجتماعي هو مرحلة تحررها وتحديد مسارها كدولة ومجتمعات مستقلة ضمن معالم الكون بأسره، وقد تركت عدة آثار شملت الثقافة والنظام التربوي لها، مما خلقت عجز كامل في

سياستها، بل تركت بصمات لرموزها الثقافية كاللغة والسلوك المحلي ،
وخلل في فلسفة المجتمع وكيفية بناءها ضمن غايات المجتمع الخاصة بها،
والذي تزامن مع سيورة التغير المتمثلة مظاهرها في أهم ظواهر العولمة و
الحداثة، ولعلّ الإقصار والإسهاب في تحليل آثارها في التغير الاجتماعي
يرجع إلى عمقها وشموليتها بل ارتباطها الشديد بالفرد والسلوك
والمجتمع وبالتالي ارتباطها بأهمية عملية ووسيلة يستند إليها المجتمع في
تأسيس فلسفته ومعايير ومراجعيتها ألا وهي التربية وتعتبران من أهم
الظواهر انتشارا وتوسعا في العالم بل أنّها تكاملية الغاية والبعد إقتصاديا
وسياسيا وثقافيا وتربويا، وإضافة إلى عمق تأثيراتها في المجتمع المغربي،
تّمّا تطلب الأمر من المجتمع المغربي إلى مواكبة التحوّلات والتغيرات
والاندماج في حركة الرقي العالمية، خاصة التنظيم الاجتماعي وهيكله
المعرفة ووسائل الإتصال وطرق العمل ووسائل الإنتاج بل تعلق الأمر
بتغيير الذهنيات لتتماشى مع تطلعات المستقبل والإستناد إلى مفاهيم
جديدة تلائم الظروف الجديدة، تّمّا يستدعي إعادة النظر في البعد
الفلسفي والتربية في هذه المجتمعات، ولكن الوطن العربي منذ المنطلق لم
يعرف قطائع متجدّرة لا على صعيد الفكر ولا صعيد البنية الاجتماعية،
وبقى الماضي يمارس مفعوله بقوة والعتيق يأخذ مكان الحديث أو
الإنغماس في التحديث دون تشكيل الوعي بذلك ، تّمّا أصبح يعاني
الفكر العربي على المستوى الفكري من إشكالية بناء المفاهيم ونقدها
إجرائيا، وتباينت المرجعيات السلوكية والفردية على المستوى

البراديقي، ويظهر ذلك جليا في سلوكات الأفراد وفي السياسة التربوية خاصة وأن المدرسة والإعلام اليوم يعتبران من المؤسسات الإيديولوجية التي تمارس الفعل التربوي على الأفراد مما تساهم في إعادة إنتاج آليات النظام المعولم، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح سلوك الفرد في مدّ وجزر بين السلوك المحلي والعالمي أو يتماشى مع الثقافة العالمة أو يعيش حياة الإنغلاق على الذات قيما وثقافيا وسلوكيا وبذلك أصبحت فوضى تربوية تتميز بتباعد النماذج التربوية وإختلافها إلى حد المفارقة بينها، والتي خلقت بدورها سلوكات إستثنائية تعجز عن تشكيل رؤية تربوية واضحة موحدة بين الأفراد وتحديد نسق مفاهيمي متفق عليه، فهناك السلفي المتدين، المحافظ، المقلد للباس الأمريكي الهيب هوب، العلاقات العاطفية، العنف السياسي، الثورات العربية، موضة الحجاب، والعديد من الظواهر التي باتت واقعا إجتماعيا تعيشها المجتمعات المغاربية، إلّا أنها تلقى مواجهة ومقاومة من المؤسسات خاصة الأسرة بدل محاولة إعادة فهم هذا الواقع على ضوء نسق فكري مفاهيمي يتناسب مع متغيرات هذه المرحلة المعاصرة من خلال تحديد أدوار الأسرة والوعي بمثل هذه الظواهر، وكذلك تشكيل الوعي والفهم وترسيخ هذه المفاهيم عن الأفراد منذ طفولتهم، وفي كل مراحل تدرّسهم لإنتاج ذهنيات فردية ولكن موحدة في بناء مفاهيمي واحد، وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن الثقافة المحليّة، والخصوصية الفردية للمجتمع وإثما هو العمل على كيفية التكيف والتأقلم ضمن الخيارات الواسعة التي

يقدمها العالم بأسره، ولذلك يعتبر أخطر ما ولدته العولمة كواقع معاش في الإعلام والسياسة والفكر والإقتصاد، وأنماط الحياة الاجتماعية، تزايد صعوبة السيطرة على مسار تشكيل فكر المواطنين وقيمهم، فالعولمة وآلياتها ونتائجها تشكل إطارا عاما وسياقا موحدا لتطور المجتمع وإن كانت تختلف في موقعها منها وفي ردود فعلها واتجاهها ذلك أن آليات العولمة قادرة على اختراق الحدود الوطنية يساعدها في ذلك ثورة الاتصالات ووسائل الإعلام مما يمكنها من التأثير أو حتى خلق سلوكيات ومفاهيم عابرة لقوميات في بعض أوساط الشباب بحيث يتجهون إلى أن يصبحوا أفرادا عالميين يخضعون لمؤثرات خارجية أقوى تأثيرا من المؤثرات الداخلية، فإن أخطر ما يمكن أن نعترض له هو أن ندخل عمليا في سياق تأثير العولمة وهو عملية تشكيل الفكر وفق النموذج القادم منها مما يجعل الإشكاليات المعاصرة حاضرة كعنصر داخلي في المجتمع كافة، وبذلك فإن المجتمع المغربي يدخل عصر العولمة من موقع غير الفاعل ومن موقع المجتمع الذي ليس هو بالتقليد ولا بالحديث والتي تشهد حضور قوي فيها [﴿] فالعولمة باعتبارها عملية حضارية كونية تستوعب الجميع فمنهم من يخوض غمار عملياتها ويتدرج في دينامياتها ومنهم من يهمل ذاته أو يتهمل والسؤال الوحيد هو كيف نكون في العولمة وأي موقع يمكن أن نصنع أنفسنا [﴿] (عبد العزيز بن عبد الله، 2003، الصفحة 36) بيد أن الواقع يشير إلى أن التربية في تعاملها مع العولمة وتجلياتها تجد نفسها في مأزق حقيقي نابع من محافظتها الشديدة من جانب ولكونها جزئية في نظام

سياسي وثقافي وإقتصادي بطيئ التجاوب مع الإيقاع العالمي وله طبائعه وخصائصه وأنظمتها من جانب آخر، فنظرا لمبادئ العولمة التي تصبو إلى سيطرة نمط حياة وإتباع سياسة الفرض والاختراق الثقافي كآلية من آلياتها لقيت مواجهة ومقاومة من المجتمع المغربي كما لقيت إندماجا فيها وتكيفها مع أنساقها وقيمها وبذلك أصبحت تعيش مفارقة فكرية براديكمية بينها وبين الآخر.

إننا نعيش ثنائية أعمق من الثنائيات الأنا والآخر والتي ارتبطت بها كل الثنائيات الأخرى والتي بدورها تعبر عن التمزق الاجتماعي، فالبعض يتكفل بالدفاع عن الهوية والخصوصية المحلية بل مواجهة الآخر والبعض يدعو إلى العصرية والحداثة * إنها تجربة معاشة عند كل مثقف عربي يشعر بهذا التوتر الحضاري بين النحن والآخر وتنعكس في الممارسة الفكرية والأدبية وحتى في السلوك اليومي * (محمد علي القضاة، 2011، الصفحة 72) وغالبا ما تكون الأحكام الصادرة عن هذا الاتجاه أو ذاك تعبر عن مواقف ليست بالضرورة نابعة عن قناعة مبنية ومؤسسة نظريا وفكريا ومنهجيا بل قد تجددها صادرة عن مواقف انفعالية وحتى نفسية ، فقد يبنى موقف الآخر ليظهر لصاحبه أنه عصريا لمواجهة الثقافة السلفية والتراثية أو قد يتجه إلى الذات ليظهر والتبعية الإقتصادية والهيمنة الحضارية، وبذلك فنحن لا نحلل ونفسر السلوك الاجتماعي وإنما أصبحنا نحلل الإستثناءات الفردية السلوكية التي بدورها تعبر عن الفرد بذاته، فينطلق كل فرد من ذاته ومن تأملاته وقناعاته الذاتية ليعود إليها مّا

نتج عنها اختلاف في القيم الأساسية والمرجعيات التي تحكم نشاط الشباب ومواقفهم وردود أفعالهم وبرز التناقض إلى حد المفارقات في سلوكيات الفرد وبذلك يعجز المجتمع عن تشكيل رؤية تربوية موحدة لأفراد المجتمع والعجز عن صياغة إطار مرجعي نسق فكري مفاهيمي وقيمي بديل على مدى الصعيد الفردي والجماعي يتناسب مع متطلبات التغير الاجتماعي في ظل قيم العولمة.

ففي المجتمع المغربي وفي كل مؤسساته خاصة المدرسة تعمل على تجديد وسائلها ومناهجها وطرائقها ونظامها التربوي كاملا ولكن دون فهم استيعاب بل نتساءل على أي أساس تم تبنيها؟

إن الغائب المنفي فيها هو النشاط الفكري البعد الفلسفي، البناء النظري. فالتغير في التربية لابد أن يبدأ فكريا ببناء فلسفتها وبالتالي إعادة النظر في مفهومها، فالتربية لم تتغير فقط بيداغوجيا بل تغيرت فكريا ليصبح النموذج ملائما مرنا موحدا، فيجب على كل تربية أن تستند إلى أصول فلسفية جديدة تعالج الفرد في إطار المجتمع الذي ينتمي إليه ولا بد أن يبنى عمله على مفاهيم واضحة بشأن طبيعة الفرد وماهية المجتمع ونوع القيم التي يسعى إليها وصولا إلى نوع النظام السياسي والاقتصادي والتربوي، فيساعد التفكير الفلسفي على مناقشة الفروض والمسلمات التي يقوم عليها النشاط التربوي وأهداف التعليم وعلاقة تلك بالمجتمع وتركيبه وماهيته، وإنّ الأزمات التي تنجم في جزء كبير منها عن الاختلاف في المصالح والمواقع ولكنها أيضا قد تنجم عن الاختلاف في الأفكار)

المفاهيم)، فالفكر اللاعلمي هو دائما فكر متعصب وبذلك يكون إما هو نفسه سبب الأزمات أو يعزز الأزمات الموجودة بالفعل ويعطيها أبعادا جديدة.

الخاتمة:

إنّ موضوعنا عن التربية كمفهوم في ظل التغير الاجتماعي موضوع شامل وواسع وذلك لأنه يعالج قضية التربية في فلسفتها وبناءها النظري في ظل سياق وسيرورة عرفت بسرعة التغير والتطورات بل تشهد قفزات وانتقالات كبرى خاصة في ضوء تأثيرات العولمة وفلسفتها التي لا تخضع في استراتيجياتها وفضاء اشتغالها لأي مرجعية وطنية بل لمرجعية يتعذر التحكم في اطارها القانوني والاقتصادي والتكنولوجي وأسلوب الحياة فيها مما تصبح هي القائمة على تحديد مضامين الاختيارات على مستوى الممارسة والخطاب والرمز. وإذا ما خصصنا الحديث عنها في الوطن العربي والمغرب العربي المعاصر فإننا نواجه عدة إشكاليات تفرزها الارتباطات العلمية والتحديات الواقعية وذلك نظرا للمفارقة الفكرية والفلسفية بينهما، بحيث تعبر التربية في المجتمعات المغاربية عن خصوصية ثقافية ونمط حياة مختلف في أصوله الفكرية وحتى فلسفاته التربوية عن ما تقوم عليه العولمة مما خلق أكبر ثنائية هي ثنائية الأنا والآخر التي تم التطرق إليها بالتفصيل في مقالنا.

لكن إشكالتنا التي انصبت على ضرورة اعادة النظر في التربية كمفهوم وذلك نظرا لأهميته في البناء الفكري للمجتمع ضمن سياق

العولمة، بل يكون التجديد في أنظمتها التربوية وفهم الظواهر الجديدة التي باتت واقعا اجتماعيا في المجتمعات المغاربية حسب فلسفة تربوية جديدة تتكيف مع مؤثرات العولمة ومسار التغير الاجتماعي والإعتماد على الإمكانيات اللاحدودة التي توفرها العولمة لنفسها أي الجوانب الإيجابية منها لأنّ نجاح أي بلد في طريق النمو لا يتم إلا بمدى عمق التحديث والعصرنة والانخراط الواعي بتطور وسائل الإعلام والتكنولوجيا وأثرها على حياة الأفراد والمجتمعات. فبدل من أن نغلق على ثقافتنا وتقييم سلوكات الشباب والحكم عليها لا بدّ من تحليلها بل تغيير مفاهيمنا للتربية والفلسفة التقليدية وللعولمة والتي لا بدّ أن تشكل أهم أدوار المدرسة والأسرة وكل المؤسسات الأخرى وتعميمها وبذلك نستطيع توحيد مرجعيات شبابنا ومعاييرنا السلوكية وبدل من المواجهة العقيمة للعولمة لا بد من استيعاب فلسفتها للتعايش معها في نطاق مجتمع عالمي والحفاظ على أنماطنا التربوية الخاصة بثقافتنا، كما لا يكفي اليوم في ظل العولمة أن تصبح غايات نظامنا التربوي الذي يستمد إطاره المرجعي والفكري من الدين والثقافة بل أكثر من ذلك لا بدّ أن يشتمل على الإطار الفكري العالمي والثقافة العالمية، فالتغيير في التربية والتكيف مع أبعاد العولمة يكون أولا وقبل كل شيء على مستوى مفهومها الذي يشكل بدوره فلسفتها وفكرنا العربي الذي يحدد الكيفيات التي يستند عليها تشكيل السلوك والفرد اجتماعيا، ممّا تعبر عن سلوك اجتماعي موحد فيصبح الأفراد بقدرة أكبر ووعي أعمق على صناعة الحياة

والفكر وذلك يحتاج إلى بناء متين وتعامل يقظ مع الثوابت والمتغيرات وتضييق الفجوة بين الواقع والآخر من أجل تنمية متزنة ومبدعة ومتفتحة على الآخر، وبذلك يصبح إعادة هيكلة النظام التربوي وتوحيد أنماطها وأساليبنا التربوية داخل مؤسساتنا ونجاعتهم في تحقيق الأفضل مرتبط إلى حد كبير بالإرادة الواعية للسياسات المتحكمة في صنع القرار التربوي وبالنخبة المفكرة التي لها القدرة الكاملة على إعادة النظر في التربية كمفهوم وفي كيفية بنائه ضمن سياق العولمة ومسارات التغير الاجتماعي للحفاظ على الهوية والنموذج التربوي الخاص بالمجتمع المغربي والاندماج الكامل في حركة الرقي العالمية وتجاوز الرهانات والتحديات المعينة لذلك.

المراجع:

1. مورييس شربل (2006)، *التيارات الفكرية للتربية العصرية حتى مطلع القرن 21: فلسفة، أهداف، طرائق، تعليم وتعلم*، الطبعة 1، لبنان: دار الفكر العربي.
2. عبد العزيز بن عبد الله (2003)، *التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21*، الطبعة 1، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
3. مصطفى محمد الطحان (2006)، *التربية ودورها في تشكيل السلوك*، الطبعة 1، لبنان: دار المعرفة.
4. حامد عمار (1995)، *دراسات في التربية والثقافة*، الطبعة 2، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.

5. ستوارت باركر (2007)، *التربية في عالم ما بعد الحداثة*، تر: سامي محمد نصار، الطبعة 1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
6. محمد علي القضاة وآخرون (2011)، *قضايا تربوية معاصرة*، الطبعة 1، الأردن: دار اليازوري.
7. المختار محمد ابراهيم (2005)، *مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الإجرائية*، الطبعة (1)، القاهرة.
8. (بوشعيب الساوري (2011)، *اشكالية الانتقال من المفهوم إلى المصطلح*، الملتقي الدولي في المصطلح النقدي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
9. ابراهيم خضور (2009)، *التربية والتغير الاجتماعي*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1 و 2.
- 10) وديع حداد (2004)، *التجديد في التربية الزام أم التزام*، الأردن، ، استرجعت بتاريخ 01 10 2021. WWW.KNOWLEDGENTERPRISE.ORG

الناصريّة